المصـــدر : الحياة
التـــاريخ : 19-03-2008
الصفحـات : 1
العـــدد : 16420
المسلسل : 7

مجلس الوزراء يربط الموقف من المشاركة بمزيد من الاتصالات العربية وكوشنير يستبعد انتخاب الرئيس في آذار

سعود الفيصل يأمل بحل للبنان في القمة وميليس لا يرى حصانة للرؤساء في المحكمة

□ بيروت، باريس، نيويورك - «الحياة»

عرض مجلس الوزراء اللبناني برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة الموقف من حضور القمة العربية المنتظر عقدها في دمشق، على أن يتخذ القرار النهائي في هذا الصدد في ضوء مزيد من المشاورات العربية، وبعد الإفساح في المجال أمام الاتصالات الجارية لإحداث اختراق يسمح بانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية في جلسة الثلثاء المقبل النيابية.

وفيما يميل معظم قوى الأكثرية الى صدور قرار بمقاطعة القمة، ما لم ينتخب رئيس للجمهورية، والى تحميل سورية مسؤولية عرقلة الانتخاب، فإن بعض قوى الأكثرية يطرح فكرة حضور القمة وعلى مستوى أدنى من السنيورة لإفشال خطة تغييب لبنان عنها.

وبينما استبعد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير أمس إمكان انتخاب رئيس للبنان قبل قمة دمشق وأكد عدم وجود أي مبادرة فرنسية في هذه المرحلة، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن أمله بأن تكون القمة العربية المقبلة في سورية قمة لحل القضية اللبنانية. (راجع ص ٦ و٧)

وقال سعود الفيصل، لدى وصوله الى الجزائر أمس في زيارة رسمية، أن موضوع الأزمة السياسية التي يعيشها لبنان دون اتخاذ قرار رسمي نهائي حول مشاركته في القمة العربية «بشكل موضوع الساعة»، مضيفاً أن «سبب بقاء هذه المشكلة قائمة يظل غير مفهوم». وأضاف: «على رغم أن هناك محاولات عدة بخاصة من الجامعة العربية لتقديم حلول عادلة لهذه المشكلة، إلا أنها ما زالت تراوح مكانها وتهدد بالتأثير السلبي على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته على أراضيه».

وأكد وزير الخارجية السعودي انه يسعى الى مناقشة هذه القضية مع الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة الذي تقل اليه رسالة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 19-03-2008 العـــدد : 16420
الصفحـات : 1 المسلسل : 7

العزيز، للوصول الى «تصور مشترك لمعرفة كيفية الخروج من هذه الأزمة بأقل ضرر ممكن وبما يحفظ وحدة الدول الغربية».

وكان كوشنير قال خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر وزارته أمس، ان ليس بامكانه القول إن افتتاح الدورة العادية للبرلمان اللبناني (أمس) مؤشر يدعو الى التفاؤل. وسأل: «هل ان افتتاح الدورة سيتيح انتخاب المرشح الرئاسي الذي أبيته الغالبية بعدما كانت طرحت اسمه المعارضة؟» مجيباً: «لا أعرف». وزاد: «هل ستسوى الأمور قبل قمة دمشق؟ لا أعتقد بذلك رغم انني أتمنى أن أكون على خطأ تام». وهل «ينبغي الإقدام على مبادرة لاحقاً؟ ربما». و «هل ان اللبنانيين، كل اللبنانيين، سيكونون مستعدين لذلك»، مشدداً على أن المبادرة الفرنسية التي جرى العمل عليها سابقاً تتوجه اليهم جميعاً.

وتابع هل ينبغي استعادة هذه المبادرة؟ مجيباً: «لا أعرف ايضاً». وفي أي حال «أنا على استعداد» لذلك.

وأشار الى انه على اتصال دائم بالمجتمع المدني اللبناني الذي اعتبره «أقل فئوية» من الطبقة السياسية، لأنه منفتح وناشط في أجواء من التداخل الطائفي. وحض المجتمع المدني على مواصلة نشاطه والعمل لشق طريقه رغم المصاعب، والعمل لنشر راي المواطنين.

ميليس

من جهة أخرى، قال الرئيس السابق للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما، القاضي الألماني ديتليف ميليس في مقابلة أجرتها معه الزميلة مي شدياق على شاشة «المؤسسة اللبنانية للإرسال» في برنامج «بكل جرأة» ليل أمس، أن «التغطية على أشخاص أو مسؤولين عن الاغتيالات مستحيلة من قبل مجلس الأمن». وأعرب عن اقتناعه بأن الحقيقة «ستعرف بكل تفاصيلها لا محالة».

وكشف ميليس أنه تعرض لتهديدات خطيرة أثناء توليه مهمته في بيروت، وأن اغتيال النائب والصحافي جبران تويني «كان جزءاً من هذا التهديد الذي كان موجهاً ضده مباشرة وضد لجنة التحقيق، لأن الاغتيال سبق بيوم واحد تقديم تقريره الأخير الى مجلس الأمن».

وقال ميليس، رداً على سؤال عن ان تشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف الجرائم السياسية في لبنان يبدو أنه لم يرهب القتلة: «ما زال المجرمون حتى الآن يشعرون بأمان كبير في ما يفعلونه، وعندما سألتني إحدى السفيرات بعد تقديم تقريري الثاني الى مجلس الأمن، عن كيفية مساعدة اللبنانيين في هذا الخصوص، أجبتها بتقديم الدعم التقني للسلطات اللبنانية ووضع كاميرات عند زاوية كل شارع».

وعندما سئل ميليس ان في لبنان جماعات رفضت هذه الفكرة لأنها اعتبرتها طريقة للتجسس على المقاومة أجاب: «أعتقد بأن كل شيء يفسر بطريقة مختلفة طبقاً لوجهات النظر المحلية، بالنسبة الي أفضل أن يتم التجسس عليّ على أن يتم قتلي».

أما بالنسبة الى الجدل القائم حول قانونية الاستدراج في احتجاز الضباط الأربعة لدى القضاء اللبناني، فقال ميليس: «هناك أشخاص ومجموعات تدعي اننا نوقف أشخاصاً أبرياء. أتمنى لو أن بعض هذه المجموعات اهتمت للناس الذين أوقفوا من قبل على يد النظام القديم في لبنان. أنا كمراقب اعتبر توقيفهم قانونياً. فإذا كان هذا قراراً اتخذه قاض لبناني لإبقائهم موقوفين لفترة طويلة جداً، فهو، وبحسب معرفتي بالقانون اللبناني، يكون إذن قانونياً، وأنا لي كل الثقة بالقضاء اللبناني، خصوصاً مدعي عام التمييز القاضي سعيد ميرزا وقاضي التحقيق».

واستشهد ميليس بموقوف في قضية تفجير ملهى لابيل (في برلين) الفلسطيني الجنسية الذي بقي موقوفاً سبع سنوات قبل خضوعه للمحاكمة وفي شكل قانوني.

وعن الدعوى التي تقدم بها محامي اللواء جميل السيد ضد ميليس بتهمة اختلاق الجرائم وتقديم اثباتات كاذبة، اعتبر ميليس أن هذا اتهام غير دقيق.

وفي تعليقه على شهادة كل من محمد زهير الصديق وهسام هسام في اغتيال الحريري، قال ميليس: «يجب التعامل مع هؤلاء الناس كمتورطين. لا يكون لدينا في مثل هذه الحال ملاك أبيض ينزل من الغيمة ويخبرك كل الحقيقة، فمثلاً قضية لابيل حلت لأن أحد المشتبه فيهم شعر بالتهديد ففضح القصة بكاملها، لذا هؤلاء هم الشهود الذين علينا التعامل معهم في قضية إرهابية».

وعما إذا كان لا يزال يعتبر الشاهد محمد الصديق الشاهد الملك، نفى ميليس أن يكون اعتبر الصديق شاهداً ملكاً، واعتبر أن بعض الصحافيين صنفه كذلك. وقال انه كان أول من وضع الصديق في وضعية المشتبه فيه، وهو من اقترح على السلطات اللبنانية الطلب من السلطات الفرنسية توقيفه.

أما عن الشاهد السوري هسام هسام فاستغرب ميليس كيف أن شاهداً أدلى بإفادة ووقع عليها، ثم ظهر فجأة في سورية وعقد مؤتمراً صحافياً. وقال ميليس انه قبل مغادرته لبنان تقدم بطلب مساعدة قانونية من السلطات السورية لاستجواب هسام هسام مجدداً، وليسأله عن دوافعه، «فهو إما كذب علينا وإما كذب في المؤتمر الصحافي، وفي الحالتين لا بد من وجود دافع لذلك».

وعن التقنية التي اعتمدت لاغتيال الرئيس رفيق الحريري كشف ميليس أن تقنية الاتصالات عبر الهواتف الخليوية التي استعملها المجرمون ساعدت كثيراً في كشف قتلة الحريري و «اكتشفنا ان الشاحنة المحملة بالمتفجرات كانت موجهة من قبل عدد من الناس عبر هواتفهم الخليوية كما اكتشفنا مصدر هذه الهواتف».

وأكد ميليس أن الرائد وسام عيد لم يحتفظ لنفسه بمعلومات خطيرة اكتشفها قبل اغتياله. فالمعلومات التي عرفها دوّنها على ورق وهي الآن إما لدى قوى الأمن الداخلي وإما لدى لجنة التحقيق الدولية أو لدى الاثنين معاً.

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 19-03-2008 العـــدد : 16420
الصفحـات : 1 المسلسل : 7

وعن سير التحقيق بعد استقالته، قال ميليس انه لم يجد الكثير من التفاصيل الإضافية في التقارير التي قدمت لاحقاً بعد تقديمه تقريره الأول، كما لم ير إفادات مناقضة لإفادات الشهود التي تضمنها تقريره.

وعما إذا كانت سورية ستقبل برؤية بعض المسؤولين يتعرضون للاتهام، أجاب ميليس انه كمدع عام، يمكنه اتهام الأفراد سواء كانوا رؤساء او وزراء أو ضباطاً وما شابه، حتى لو طال ذلك رأس النظام، وكل شيء آخر عدا ذلك يكون سياسياً. وكرر ميليس ان «لا أحد فوق القانون حتى بابا روما». وقال ان المحكمة الدولية لن تحمي رؤساء الدول، إذ بإمكانها اتهام ومعاقبة كل شخص تم تحديده كمتورط بالاغتيال.

وتابع انه إذا رفضت أي دولة تسليم المشتبه فيهم أو الشهود، فلدى الأمم المتحدة كل وسائل شرعة المنظمة الدولية التي يمكنها فرض عقوبات على هذه الدولة، أو أي شيء حتى فرض إجراءات عسكرية.

وأوضح ان «مسار المحكمة الدولية مستقل بالكامل عن أي حكومة في لبنان، لأنه إذا تمت إطاحة الحكومة الحالية، وعمت الفوضى في البلاد، فمن سيهتم في هذه الحال متابعة احتياجات المحكمة».

وعن تقديره للوقت الذي يمكن ان تستغرقه المحاكمة، قال ميليس ان الأمر «قد يستغرق سنوات، ولكن ستنتهي في النهاية بتوجيه إدانة وسيدخل السجن الناس الذين ارتكبوا هذه الجريمة».

استقالة نيكولا ميشال

وفي نيويورك، قرر مساعد الأمين العام للشؤون القانونية نيكولا ميشال عدم تمديد عقده مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، والذي ينتهي في تموز (يوليو) المقبل، لأسباب نتجت عن تعهد الأمين العام الحالي بان كي مون عدم المضي بما اعتمده سلفه كوفي انان، لجهة السماح لكبار الموظفين تلقي معونات مالية من حكوماتهم لتعزيز وتحسين معاشاتهم لتغطية نفقات المعيشة في نيويورك. ولفتت مصادر في الأمم المتحدة إلى أن نيكولا ميشال أب لستة أطفال، وأن عدم استمراره في تلقي الدعم من الحكومة السويسرية لدفع اعباء مقر سكنه سبب له ظروفاً مادية صعبة أدت به إلى عدم الموافقة على تمديد عقده ليبقى في منصبه.

وقالت الناطقة باسم الأمين العام ميشال مونتاس ان «الأمين العام طلب من نيكولا ميشال ان يبقى في منصبه»، لكن ميشال أعطى أسباباً عائلية لعدم تمكنه من الاستمرار. ونفت نفياً قاطعاً أن يكون نيكولا ميشال استقال لأسباب سياسية، فيما أكدت مستشارة الدائرة القانونية للإعلام، راضيه عاشوري، ان «هذه ليست استقالة على الاطلاق... وهو سيبقى في منصبه حتى نهاية عقده الحالي الذي لن يجدده».